الباب الرابع

حرية العمل والسلوك

وهو من عمل الجوارح

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الجبرية

الفصل الثاني: القدرية

الفصل الثالث: أهل السنة والجماعة

يمتاز الإنسان عن غيره من المخلوقات على ظهر هذه الأرض بما منحه الله تعالى من العقل الذي به يستطيع تحليل المعلومات الواردة إليه عبر الحواس الخمس - وهي وسائل الإدراك لديه - حيث يعمد بها إلى اختيار الأنسب والأصلح له، مما هو ممكن من الاحتمالات والاختيارات لتقوم الأجهزة التنفيذية فيه - وهي الجوارح[1] - بالعمل بمقتضاه؛ ليكون بعد ذلك مستحقاً للجزاء ثواباً أو عقاباً على اختياره، فالجسم آلة للروح توجهه حيث تريد كالسيارة آلة للسائق يوجهها حيث يشاء، ثم تكون المسؤولية واقعة على الموجه الذي اختار أولاً، ثم نفذ بواسطة الآلة ثانياً، فيستحق الثواب والتكريم إذا كان فعله مطابقاً للأوامر التي طلب إليه تنفيذها، ويستحق العقاب والتجريم، إذا كان فعله مخالفاً للأوامر. كما قال تعالى: ﴿من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها﴾[2]. وفي الحديث القدسي: «يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله تعالى، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»[3].

وما لا اختيار للمرء فيه بحيث لا يقدر على الإتيان بالفعل وضده، فإنه لا جزاء عليه فيه لا ثواباً ولا عقاباً، فلا يثاب المرء على طوله أو قصره، ولا على لونه أو هيأته؛ لأنه غير قادر على التحول عما هو فيه، كما لا عقاب عليه في حال الإكراه والاضطرار لكونه في هذه الحالة مسلوب الإرادة والاختيار، وإذ لا اختيار فلا تكليف. كما قال ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»[4].

---

(١) وهي كل ذي حركة اختيارية من أجزاء البدن في الرأس والأطراف.

(٢) فصلت آية ٤٦.

(٣) رواه مسلم. انظر: «مختصر مسلم» للمنذري ج٢ ص٢٤٣ كتاب الظلم، باب تحريم الظلم، رقم الحديث ١٨٢٨.

(٤) رواه ابن ماجه عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». ورواه ابن حبان عنه أيضاً مرفوعاً. وكذا الحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين. انظر: «كشف الخفاء» ج١ ص٥٢٢ رقم الحديث ١٣٩٣.

وقد ورد في القرآن الكريم آيات تشير إلى ثبوت الإرادة والاختيار للإنسان، وأخرى تشير إلى انتفائها عنه، مما أوجد عند بعض العلماء آراء متعارضة في ذلك، فمنهم من أخذ بالإثبات وأوّل آيات النفي، ومنهم من أخذ بالنفي وأوّل آيات الإثبات، فظهر في الأمة ما يسمى بالجبرية، وما يسمى بالقدرية، وسنعرض لقول كل منهما في فصلين مستقلين، ثم نتبعهما بقول أهل الحق وتفصيل الموقف الصحيح في القضية إن شاء الله تعالى في فصل ثالث.

الفصل الأول

الجَـــبْـــريـــة

تنسب هذه الفرقة إلى رجل يدعى الجعد بن درهم(1)، وكان قد أخذ رأيه في ذلك عن يهودي بالشام يدعى أبان بن سمعان الذي قد أظهر الإسلام، وجعل يدس في المسلمين أفكاراً غريبة بهدف التشكيك والبلبلة، وتعكير الفكر الإسلامي، ثم تولى نشر مقالاته في الصفات الإلهية وإرادة الإنسان وخلق القرآن ونحو ذلك رجل يدعى الجهم بن صفوان(2)، مستغلاً في ذلك قدرته الكلامية والخطابية، فنشر تلك الآراء بين الناس حتى أحدث قلقاً وحيرة فيهم، فأحسّ به والي خراسان، فطلبه حتى ظفر به وقتله، لكن تلاميذه نقلوا مذهبه ونشروا آراءه في نهاوند، ومنها إلى مناطق أخرى، وإن بنوع من التخفي، حتى كان العهد العباسي الذي انفتح فيه المجال لأصحاب الآراء الشاذة والملوثة، فأعلنوا عن آرائهم ودافعوا عنها وجادلوا فيها، فزاد خطرهم وعظم على الأمة ضررهم.

ومجمل رأيهم:

إن الله تعالى خالق كل شيء، فلا خالق غير الله تعالى، ومن جملة ما يدخل في هذا العموم فعل الإنسان، فإنه من جملة ما خلق الله تعالى ولا سبيل

---

(1) كان الجعد موصوفاً بالزندقة كما يقول خير الدين الزركلي المؤرخ، وقال الذهبي عداده في التابعين: مبتدع ضال، اهـ. قتله خالد بن عبد الله القسري والي الكوفة سنة ١١٨ أيام الخليفة هشام بن عبد الملك يوم الأضحى لزندقته. انظر: «البداية والنهاية» ج٩ ص١٢٠. «الأعلام» للزركلي ج٢ ص١٢٠.

(2) قال الذهبي في الجهم بن صفوان: ضال مبتدع زرع شراً عظيماً. اهـ. شارك في التمرد على الخليفة في خراسان، فألقى عليه القبض والي خراسان سالم بن أحوز، وقتله سنة ١٢٨هـ. انظر: «الأعلام» ج٢ ص١٤١. «البداية والنهاية» ج٩ ص٣٥٠.

إلى مخالفته، كما لا سبيل إلى مخالفة خلق ذات الإنسان، حيث قد خلقه الله تعالى بجذع ورأس وأطراف، فلا يقدر على أن يكون بخلاف ذلك، كما أن من خلقه الله تعالى أبيض اللون لا يقدر على أن يتحول إلى أسود أو العكس؛ لأن ذلك إنما تم بقدرة الله تعالى، ومثله يقال في فعل العبد من حيث التصرف والتصور والسلوك، فلا يقدر الكافر على أن يصير مؤمناً ولا المؤمن على أن يصير كافراً، لأن ذلك إنما تم بقدرة الله تعالى ولا سبيل إلى معاكسة القدرة الإلهية، فأصبح العبد كالريشة في مهب الريح.

واستدلوا على ذلك بأدلة نقلية وأخرى عقلية، نذكر أهمها فيما يلي:

أولاً: الأدلة النقلية

قوله تعالى: ﴿أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار﴾[1]، ﴿ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم وإليه ترجعون﴾[2]، ﴿ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم﴾[3]، ﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة﴾[4]، ﴿إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾[5] .

وفي الحديث نفي الإيمان عن العبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره: «حتى

---

(١) الزمر آية ١٩.

(٢) هود آية ٣٤.

(٣) البقرة آية ٧.

(٤) النحل آية ٣٦.

(٥) الإنسان آية ٣.

يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه»[1]. وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «كنا في جنازة ببقيع الغرقد فأتانا رسول الله ﷺ، فقعد وقعدنا حوله وبيده مخصرة، فجعل ينكت بها الأرض، ثم قال: «ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة»، فقالوا: يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا؟ فقال: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء فسيصير إلى عمل الشقاء»[2]، ثم قرأ: ﴿فأما من أعطى واتقى * وصدق بالحسنى * فسنيسره لليسرى * وأما من بخل واستغنى * وكذب بالحسنى * فسنيسره للعسرى﴾[3]، قالوا: فقد جرى إسناد الفعل إلى الله تعالى في هذه الأدلة كلها إسناداً حقيقياً فدل على الجبر.

ثانياً: الأدلة العقلية

قالوا: إن القول بالجبر من لوازم التوحيد لله تعالى؛ لأن فعل العبد لا يخلو من أحد وجوه أربعة[4]:

---

(١) رواه الطبراني عن ابن مسعود من طريق قتادة و لم يسمع منه. وهو موقوف على ابن مسعود من قوله. انظر: «مجمع الزوائد» ج١ ص٥٥ باب الإيمان والإسلام، وأشار المغربي إلى أنه مرفوع إلى النبي ﷺ. انظر: «جمع الفوائد» ج١ ص١٧ خصال الإيمان رقم الحديث ٦٦، وروي من طريق أبي بن كعب مرفوعاً بلفظ: «وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك» رواه أبو داود وابن ماجه. «جمع الفوائد» ج٢ ص٣٢٨ كتاب القدر رقم الحديث ٧٦٣٠.

(٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي. انظر: «جمع الفوائد» ج٢ ص٣٣٠ كتاب القدر رقم الحديث ٧٦٣٨.

(٣) الليل آية ٥ ـ ١٠.

(٤) أشار إليها ابن القيم في كتابه «شفاء العليل». انظر: «تاريخ المذاهب الإسلامية» ص١٠٩.

الوجه الأول: أن يكون غير صادر لا عن الله تعالى ولا عن العبد، وهذا لا يصح؛ لأن الفعل لا بدّ له من فاعل كما هو مقتضى الحسّ والمشاهدة.

الوجه الثاني: أن يكون صادراً عن الله تعالى وعن العبد أيضاً، وهذا لا يصح؛ لأنه يؤدي إلى الشرك بالله تعالى حيث يشاركه غيره في الخلق والإيجاد، ولا خالق إلا الله.

الوجه الثالث: أن يكون صادراً عن العبد وحده، وهذا لا يصح أيضاً؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون في الكون خالق غير الله تعالى، وقد قال تعالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾[1]. وهذا استفهام إنكاري بمعنى النفي، أي: لا خالق غير الله تعالى.

الوجه الرابع: أن يكون صادراً عن الله تعالى وحده، وهذا هو الحق؛ لأن فعل العبد داخل في عموم قوله تعالى: ﴿الله خالق كل شيء﴾[2]. ويتفق مع مضمون الآية في الوجه الذي قبله، والمقتضي نفي أن يكون غير الله تعالى قادراً على خلق شيء في هذا الوجود.

وقالوا أيضاً[3]: إن من أفعال العبد ما هو ضرر وفساد وجهل، ولا يمكن للعاقل أن يختار مثل تلك الأفعال كالكذب والزنى والسرقة والغش ونحو ذلك من الشرك والكفر، فصح أنها إنما تقع عليه لا باختياره كالصحة والمرض في بدنه.

---

(١) فاطر آية ٣.

(٢) الزمر آية ٦٢.

(٣) أشار إلى هذا المعنى ابن القيم في كتابه «شفاء العليل» وانظر: «تاريخ المذاهب الإسلامية» ص ١١٠.

وبالجملة فقد رأوا أن الإرادة الإلهية هي المهيمنة على الوجـود، فـلا يبقـى معها لإرادة غير الله تعالى وجود ولا اعتبار. كما قال تعالى: ﴿وما تشـاؤون إلا أن يشاء الله﴾[1]. فدل ذلك على أن الإنسان مجبر غير مختار وما ينسب إليه مـن فعل فإنما هو على جهـة المجـاز كمـا يقـال: أمطـرت السـماء، وأنبتـت الأرض، وتحرك الهواء وجرى الماء.

(١) الإنسان آية ٣٠.

الفصل الثاني

القَدَريّة

القدرية: نسبة إلى القدر بتحريك الأول والثاني، وهو مجيء المخلوقات إلى الوجود على وفق علم الله تعالى الأزلي السابق، والذي يسمى بالقضاء، وتسمية القدرية بذلك إنما هو من باب تسمية الشيء بضده[1]؛ لأنهم ينفون علم الله السابق بفعل العبد، لما يلزم من إثباته من وصف العبد بالإكراه والإجبار على أفعاله وتصرفاته حيث لابد وأن تأتي على وفق علم الله السابق، فيسلب العبد عندئذ القدرة على اختيار ما يريده من قول أو فعل أو اعتقاد.

وأول من تكلم بالقدر رجل يدعى: سوسن من أهل العراق، كان نصرانياً فأسلم وتكلم في القدر ثم عاد إلى النصرانية، وقد أخذ عنه هذه المقالة رجلان أحدهما بالعراق ويدعى: معبد الجهني، والثاني في الشام ويدعى: غيلان الدمشقي[2]. وكان ذلك في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز من خلفاء بني أمية، وجعل كل واحد منهما ينشر هذه المقالة في بلده، فلما سمع عمر بن عبد العزيز بغيلان الدمشقي وحركته في الدعوة إلى مذهبه في القدر، استدعاه وناقشه في دعواه فاحتج غيلان بقوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً * إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً * إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾[3]. فقال له عمر بن عبد العزيز:

---

(١) كما يقال لمن لدغته حية أو عقرب: سليم، وكما يقال للصحراء المهلكة: مفازة.

(٢) انظر: «مقالات الاسلاميين» ج١ ص١٠.

(٣) الإنسان آية ١ ـ ٣.

أكمل الآية، فأكمل إلى قوله تعالى: ﴿إن هذه تذكرة فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلاً * وما تشاؤون إلا أن يشاء الله إن الله كان عليماً حكيماً﴾[1]. ثم قال له عمر: تأخذ الفروع وتدع الأصول، فسكت الرجل، فأطلق عمر بن عبد العزيز سراحه، ولكنه عاد فتكلم في القدر، فاستدعاه الخليفة وقد غضب عليه فناقشه ثانية، وقال له: ألم يكن في سابق علم الله حين أمر إبليس بالسجود لآدم أنه لن يسجد؟ فأومأ إليه رجل كان يقف خلف عمر بن عبد العزيز بأن يجيب بنعم؛ وإلا فهو القتل، فأجاب: نعم، قال عمر بن عبد العزيز: أو لم يكن في سابق علم الله حين نهى آدم وحواء عن الشجرة أن يأكلا منها فألهمهما أن يأكلا منها؟ فأومأ إليه الرجل أيضاً بأن يجيب بنعم، فقال غيلان: نعم، فأمر الخليفة بإطلاق سراحه ونهاه عن الخوض في هذه المسألة بعد ذلك، ولكنه لم يلبث أن توفي عمر ابن عبد العزيز وعاد الرجل إلى نشر مقالته في الناس، وقد ألقى الحجاج بن يوسف القبض على معبد وقتله، بينما قتل الخليفة هشام بن عبد الملك غيلان الدمشقي وصلبه جزاء فتنتهما[2].

وهكذا بدأت هذه المقالة في القدر في العراق، ثم انقلبت إلى الشام، ومن هنا وهناك جعلت تنتشر في الناس بفعل جهات في الخفاء تبنت هذا القول، وراحت تشيعه وتنشره في مختلف الأوساط الإسلامية بغية تشويه التصور الإسلامي تحت شعار الرد على الجبرية ودحض باطلهم.

---

(١) الإنسان آية ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) انظر: «البداية والنهاية» ج٩ ص٣٥٣ وانظر: «ضحى الإسلام» ص٢٨٥.

ومجمل رأيهم:

إن الله تعالى خلق الإنسان وفضله على ما عداه من الخلائق في الأرض بالعقل الذي به يميز بين الأشياء ويوازن بين القضايا، فيختار هذا ويدع ذاك عن إرادة وقصد وتقدير، وبالتالي أصبح محلاً لتلقي خطاب الله تعالى، وتحمل التكاليف الشرعية التي هي أمانة الله تعالى في خلقه كما قال تعالى: ﴿إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً﴾[1]. وبالتالي أصبح هذا الإنسان مأموراً بعبادة الله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾[2]. حتى صار محلاً للمثوبة والإكرام إن أطاع، وللعقوبة والإهانة إن عصى: ﴿ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيماً﴾[3].

ومن هنا فلا يجوز أن يكون ثمة قوة خارجية عن ذات الإنسان، تجبره على فعل الشيء أو على تركه؛ لأن هذا يبطل توجه الخطاب الشرعي إليه وتنتهي عنده حالة الابتلاء والاختبار، ولذلك فلا يصح إثبات علم الله تعالى السابق الأزلي بما سيفعله الإنسان قبل أن يخلق؛ لما يترتب على ذلك من سلب حرية الإرادة والاختيار عند العبد في أفعاله؛ لئلا يكون محكوماً للإرادة الإلهية الأزلية وذاك ينفي حكمة التكليف.

واستدلوا على ذلك بأدلة نقلية وأخرى عقلية أيضاً من أهمها:

---

(١) الأحزاب آية ٧٢.

(٢) الذاريات آية ٥٦.

(٣) الأحزاب آية ٧٣.

أولاً: الأدلة النقلية

قوله تعالى: ﴿وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون﴾[1]، ﴿وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾[2]، ﴿إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً * إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾[3]، ﴿من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها﴾[4] .

وفي الحديث القدسي: «يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن وجد غير ذلك، فلا يلومن إلا نفسه»[5]. وقال ﷺ : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإن هم فعلوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله تعالى»[6]. فأثبت للناس عملاً يؤاخذون به في الدنيا ويحاسبون عليه في الآخرة، ولكنه تعالى لا يعلمه فيهم إلا بعد حصوله منهم.

---

(١) الأنعام آية ١٥٣.

(٢) الكهف آية ٢٩.

(٣) الإنسان آية ٢ ـ ٣.

(٤) فصلت آية ٤٦.

(٥) رواه مسلم. انظر: «مختصر مسلم» للمنذري ج٢ ص٢٤٣ كتاب الظلم، باب تحريم الظلم. رقم الحديث ١٨٢٨.

(٦) رواه البخاري ومسلم إلا أن مسلماً لم يذكر إلا بحق الإسلام. انظر: «جمع الفوائد» ج١ ص٢٠ كتاب أحكام الإيمان. رقم الحديث ٨٥ عن ابن عمر مرفوعاً.

ثانياً: الأدلة العقلية[1]

قالوا: لا يخلو فعل العبد من أحد أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن لايكون صادراً لا عن الله تعالى ولا عن العبد، وهذا باطل؛ لأنه لابد لكل فعل من فاعل.

الوجه الثاني: أن يكون صادراً عن الله تعالى وعن العبد، وهذا باطل أيضاً؛ لأنه يوجب الشركة بين الله تعالى والعبد.

الوجه الثالث: أن يكون صادراً عن الله تعالى وحده، ولا يصح هذا أيضاً؛ لأنه يوجب وصف الله تعالى بالظلم، إذ كيف يقدر الفعل على العبد ويلزمه إياه ثم يحاسبه عليه؟ ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾[2].

الوجه الرابع: أن يكون صادراً عن العبد وحده دون تقدير من الله تعالى له عليه؛ لأنه يقتضي أن يؤخذ المرء بفعله، فإن أحسن أثيب وإن أساء عوقب، وهذا هو مقتضى العدل الإلهي.

وقالوا أيضاً: إن القول بإثبات القدر يؤدي إلى إبطال الشرائع وإرسال الرسل، إذ لا معنى لأن يأمر الله تعالى العاصي بالطاعة، وهو يعلم في الأزل أنه لن يطيع؛ لأنه غير قادر على ذلك فيكون أمره بالطاعة نوعاً من العبث، كما أن تحذيره للطائع من المعصية لا معنى له؛ لأنه عندئذ غير قادر على المعصية، فيكون إنزال الشرائع في حال إثبات القدر لا فائدة منه؛ لأنها لن تنفع الطائع ولن تهدي الضال، والله تعالى حكيم لا يصدر عنه العبث: ﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً

---

(١) أشار إليها ابن القيم في كتابه «شفاء العليل». انظر: «تاريخ المذاهب الإسلامية» ص١١٧.

(٢) فصلت آية ٤٦.

وأنكم إلينا لا ترجعون﴾[1]. ومن ثم نفوا القدر الذي هو علم الله السابق خوف الوقوع في الجبر.

وبالجملة فقد رأوا أن العدل الإلهي المطلق هو المهيمن على كل شيء: ﴿خلق السموات والأرض بالحق وصوركم فأحسن صوركم وإليه المصير﴾[2]، ﴿ما خلق الله السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق وأجل مسمى وإن كثيراً من الناس بلقاء ربهم لكافرون﴾[3]. ومن جملة من شمله العدل الإلهي هذا الإنسان الذي حمل أمانة التكاليف الشرعية وتحمل نتائجها، فلا بدّ وأن يعطى فرصة الطاعة والالتزام وفرصة التمرد والعصيان، ليكون أهلاً للمثوبة ومحلاً للعقوبة في النهاية.

---

(١) المؤمنون آية ١١٥.

(٢) التغابن آية ٣.

(٣) الروم آية ٨.

الفصل الثالث

أهل السنة والجماعة

والمراد بأهل السنة: كل من جعل عمدة اعتقاده وسلوكه وأخلاقه كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ؛ لأنهما الميزان الشرعي الذي تركه لنا رسول الله ﷺ، نعرف به الحق من الباطل والخير من الشر والهدى من الضلال، فلا تزل بنا الأقدام، ولا تنحرف بنا الأهواء. كما قال ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وسنتي»[1].

ومن هنا فإنه لا مدخل للعقل مع وجود النص، وإنما دوره أن يستسلم للنص وينقاد له ليوصله إلى برّ الأمان وإدراك الحقيقة؛ لأن مصدره الله تعالى ذو العلم المطلق: ﴿والله بكل شيء عليم﴾[2]، ﴿لكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيداً﴾[3].

وعلى هذا المنهج كان أصحاب رسول الله ﷺ الذين ساروا على هديه، وثبتوا على ذلك حتى أصبحوا محل قدوة الناس من بعده. كما قال ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ،

---

(١) قاله النبي ﷺ في خطبة الوداع، رواه الحاكم عن أبي هريرة. وقال: صحيح الإسناد، وله أصل في الصحيح. انظر: «الترغيب والترهيب» ج١ ص٨٠ باب الترغيب في اتباع الكتاب والسنة رقم الحديث ٦، ورواه مالك في الموطأ بلاغاً. انظر: «جمع الفوائد» ج١ ص٢٧ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة رقم الحديث ١٢٤ ولفظه: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما، كتاب الله وسنة رسوله ﷺ».

(٢) البقرة آية ٢٨٢.

(٣) النساء آية ١٦٦.

وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»[1].

ولذلك كان لابدّ من عرض القضية هنا على الكتاب والسنة لمعرفة وجه الحق فيها، وتدعيم ذلك بأقوال أصحاب رسول الله ﷺ عند الحاجة؛ لأنهم الأكمل إيماناً والأكثر استسلاماً والأجود قريحة.

لا تناقض في القرآن ولا يتعارض مع السنة:

ومعلوم أن القرآن الكريم وهو مصدر الهداية للبشرية: ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾[2] محكم ومتقن؛ لأنه صادر عن الله تعالى: ﴿الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير﴾[3]، فلا مجال للتناقض فيه: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾[4]. فلا تعارض بين آية وآية.

ومعلوم أيضاً أن السنة الشريفة التي هي مذكرة تفصيلية وتفسيرية للقرآن الكريم تخصص عمومه وتقيد مطلقه وتبين مجمله، مصدرها الله أيضاً. كما قال تعالى: ﴿وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً﴾[5]، ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم

(١) رواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان والترمذي وقال: حديث حسن صحيح. انظر: «الترغيب والترهيب» ج١ ص٧٨ كتاب الترغيب في اتباع الكتاب والسنة، عن العرباض بن سارية مرفوعاً رقم الحديث ١.

(٢) الإسراء آية ٩.

(٣) هود آية ١.

(٤) النساء آية ٨٢.

(٥) النساء آية ١١٣.

يتفكرون﴾[1]. فلا مجال للتناقض فيها بين حديث وحديث ولا بين آية وحديث؛ لأن مصدر الجميع هو الله تعالى: «أما إني أوتيت القرآن ومثله معه»[2]، أي: السنة.

وقد ورد في القرآن وفي السنة بيان لإرادة الله تعالى، كما ورد فيهما أيضاً بيان لأفعال العبد، وسنعرض لبيان ذلك بصورة إجمالية ومقتضبة على ضوء هذا المفهوم باعتبار أن الإنسان مخلوق يمتاز عن غيره من المخلوقات في الأرض بما أعطاه الله تعالى من وسائل الإدراك، وهي الحواس الخمس التي يستطيع بها أن يتعرف على حقائق الأشياء المحيطة به، ومن العقل الذي يملك به أن يحلل ما يرد إليه من معلومات ويختار، ومن أدوات تنفيذية يتمكن بها من سلوك الطريق الذي يريد، فيفعل الأمور التي ارتضاها منفذاً بها إرادته واختياره حتى أصبح بذلك محلاً لتلقي خطاب الله تعالى، وحمل الأمانة الشرعية التي عرضها الله تعالى عليه، لينال على ذلك الجزاء الذي يستحقه في حال الوفاء بحق تلك الأمانة، أو في حال التفريط بها. كما قال تعالى: ﴿إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً * ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيماً﴾[3].

ولما كان لله تعالى إرادة وله قدرة يحقق بها تلك الإرادة، وللعبد إرادة وله قدرة يحقق بها إرادته، كان لابد من معرفة مدى علاقة إرادة الله تعالى وقدرته بإرادة العبد وقدرته ليتبين نطاق الجبر والاختيار في حياة الإنسان، وسنتحدث عن ذلك في مبحثين:

---

(١) النحل آية ٤٤.

(٢) رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال: حديث حسن صحيح. انظر: «جمع الفوائد» ج١ ص٢٨. كتاب الاعتصام والسنة. رقم الحديث ١٢٨.

(٣) الأحزاب آية ٧٢ ـ ٧٣.

المبحث الأول

أنواع الإرادة الإلهية

تنقسم الإرادة الإلهية وتسمى المشيئة الإلهية أيضاً إلى نوعين:

النوع الأول: الإرادة الكونية

نسبة إلى الكون وهو الوجود بعد العدم تقول: كان الشيء يكون كوناً، إذا وجد بعد أن لم يكن[1]، فهي إذن تتعلق بالخلق والإيجاد، فتصدر عن علم الله تعالى الشامل: ﴿عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين﴾[2]، ﴿والله بكل شيء عليم﴾[3]. وتصدر عن قدرة الله تعالى المطلقة: ﴿إن الله على كل شيء قدير﴾[4]، ﴿وما كان الله ليعجزه من شيء في السموات ولا في الأرض إنه كان عليماً قديراً﴾[5]. فإذا توجهت إرادة الله تعالى لخلق شيء، فإنه يتحقق ولا بدّ: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾[6]، ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون﴾[7]. وفي الأثر: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن[8].

وبهذه الإرادة وجد الكون كله بجميع عوالمه من عالم العرش إلى عالم

---

(١) انظر: «مختار الصحاح» ص ٥٨٣ مادة كون.

(٢) سبأ آية ٣.

(٣) الحجرات آية ١٦.

(٤) فاطر آية ١.

(٥) فاطر آية ٤٤.

(٦) يس آية ٨٢.

(٧) النحل آية ٤٠.

(٨) «طريق الهجرتين وباب السعادتين». لابن القيم. صفحة ١٨٤.

الكرسي إلى عالم السموات إلى عالم الفلك بما فيها وبمن فيها من الخلائق: ﴿الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل﴾[1].

النوع الثاني: الإرادة الشرعية

نسبة إلى الشريعة والمشرعة: وهي مورد الشاربين، وتأتي بمعنى الطريق الأعظم في اللغة[2]. ومعناها في الشرع: الطريق الذي حدده الله تعالى للناس بالأمر والنهي الذي إذا سلكوه أوصلهم إلى السعادة في الدنيا وإلى الجنة في الآخرة، وتصدر هذه الإرادة الشرعية عن علم الله تعالى المطلق الذي يشمل الغيب والشهادة: ﴿لكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه﴾[3]. ومن علم الله تعالى علمه بالإنسان وما جبل عليه من طبائع وغرائز، وبالتالي فإنه يشرع له من الأحكام ما يحقق له النفع في الدنيا والآخرة؛ لأنه أعلم بالإنسان من الإنسان بنفسه وبغيره؛ لأنه تعالى هو الذي خلقه وأوجده: ﴿ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾[4]. فلما كان تعالى هو الخالق وجب أن يكون تعالى هو الآمر: ﴿ألا له الخلق والأمر﴾[5].

والله تعالى أراد من الناس شرعاً أن يكونوا مؤمنين: ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم﴾[6]، ﴿فآمنوا بالله ورسوله﴾[7].

ومن هنا كان إرسال الله تعالى الرسل إلى البشر وإنزال الشرائع، ليدلهم

---

(١) الزمر آية ٦٢.

(٢) انظر: «مختار الصحاح» ص ٣٣٥ مادة شرع.

(٣) النساء آية ١٦٦.

(٤) الملك آية ١٤.

(٥) الأعراف آية ٥٤.

(٦) الحج آية ١.

(٧) الأعراف آية ١٥٨.

على طريق النجاة من عدوهم الـذي هـو الشـيطان الرجيـم، الـذي يدعوهـم إلى الانحراف عن شرع الله تعالى، ليناهم غضب الله تعالى كما نالـه بسـبب مخالفتـه لأمر الله تعالى: ﴿إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدواً إنما يدعـو حزبـه ليكونـوا من أصحاب السعير﴾[1] .

الفرق بين الإرادتين:

والفرق بين الإرادتين هو: أن الإرادة الكونية تتحقق بصورة قطعية؛ لأنهـا قد تعلقت بها صفة القدرة الإلهية، والله تعالى: ﴿على كل شيء قدير﴾[2]، وأما الإرادة الشرعية فإنها قد لا تتحقق، كما لم تتحقق في الكفرة والفسقة والعصـاة؛ لأنها تعلقت بها صفة العلم الإلهي: ﴿والله بكـل شـيء عليـم﴾[3]، ﴿لكـن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه والملائكـة يشـهدون﴾[4]. ولم تتعلـق بهـا صفـة القدرة الإلهية، إذ لو تعلقت بها لكان الناس جميعاً مؤمنين كما قال تعالى: ﴿ولـو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة﴾[5]، ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداهـا﴾[6]. أي: لو شاء ذلك بالإرادة الكونية لما تخلف الإيمان في إنسان قط؛ لأن الله تعـالى لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء.

ولكنه تعالى أوجد الإنسان بإرادته الكونيـة، ولذلـك فـلا قـدرة للإنسـان

---

(١) فاطر آية ٦.

(٢) آل عمران آية ٢٩.

(٣) الحجرات آية ١٦.

(٤) النساء آية ١٦٦.

(٥) هود آية ١١٨.

(٦) السجدة آية ١٣.

على أن يغير من نظام خلقه، فلا الأبيض قادر على تحويل لونه إلى أسود أو العكس، ولا الطويل قادر على تحويل طوله إلى أكثر أو العكس، ومثل ذلك يقال في كل ما يتعلق بشخص الإنسان من موازين ومقاييس ومواصفات في بدنه؛ لأن كل ذلك إنما تم بإرادة الله تعالى الكونية.

وأما سلوك الإنسان الذي به تظهر شخصيته فهذا عائد أمره إلى الإنسان بحكم حرية الإرادة والاختيار التي أعطاه الله تعالى إياها بإرادته الكونية، ثم وجهه نحو الأحسن والأصلح له بإرادته الشرعية انطلاقاً من علمه الشامل والمحيط بكل شيء، لينسجم هذا الإنسان عندئذ مع الكون انسجام الروح مع البدن، فيكون له الأمن والطمأنينة. كما قال تعالى: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾[1].

ومن هنا كان وصف الكمال في الخلق والإيجاد لله تعالى: ﴿صنع الله الذي أتقن كل شيء﴾[2]، ومن هنا أيضاً كان وصف الكمال في التشريع والتقنين لله تعالى: ﴿ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون﴾[3].

ولما كان الله تعالى قد أعطى الإنسان حرية الحركة والاختيار بسبب ما منّ به عليه من العقل والقدرة على تنفيذ ما يختاره، فقد اقتضت حكمته أن يكل شأن اختيار السلوك والعمل إلى الإنسان نفسه، ليكون مسؤولاً عن عمله ومحاسباً عليه: ﴿من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها﴾[4].

---

(١) الأنعام آية ٨٢.

(٢) النمل آية ٨٨.

(٣) المائدة آية ٥٠.

(٤) فصلت آية ٤٦.

مرجع الإيمان بالقدر:

وأما كون الإنسان قد كتب عليه عمله قبل أن يخلق في اللوح المحفوظ، فإن ذلك يعود إلى صفة العلم الإلهي الكامل المطلق الذي يعلم الأشياء قبل أن تكون كيف ستكون بعد أن تخلق؛ لأنه عالم الغيب والشهادة: ﴿هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة﴾[1]. وهذا أمر اختص الله تعالى به دون غيره: ﴿قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله﴾[2]. ﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً * إلا من ارتضى من رسول فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصداً * ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم وأحاط بما لديهم وأحصى كل شيء عدداً﴾[3].

ولذلك كان الإيمان بالقضاء الذي هو علم الله تعالى المطلق، وبالقدر الذي هو مجيء المعلومات مطابقة لعلم الله تعالى ركناً من أركان الإيمان، لا يصح إيمان المرء إلا به. كما قال ﷺ لجبريل حين سأله عن الإيمان: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله تعالى»[4]. وفي الحديث أيضاً: «لو أنفقت مثل أحد ذهباً في سبيل الله، ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير هذا لدخلت النار»[5]. لأن إنكار القدر، يؤدي إلى

---

(١) الحشر آية ٢٢.

(٢) النمل آية ٦٥.

(٣) الجن آية ٢٦ ـ ٢٨.

(٤) رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي. انظر: «جمع الفوائد» ج١ ص١١ رقم ٣٦.

(٥) رواه أبو داود وابن ماجه، وفي إسناده أبو سفيان سعيد بن سنان الشيباني، وثقه ابن معين وتكلم فيه أحمد وغيره، كما في تخريج السنن. انظر: «جمع الفوائد» ج٢ ص٢٣٨ كتاب القدر، رقم ٧٦٣٠.

سلب صفة الكمال المطلق عن علم الله تعالى.

فما يفعله الإنسان في حياته إنما يفعله بإرادته الحرة واختياره المطلق، ومع ذلك فإنه يأتي متطابقاً مع علم الله تعالى السابق تمام المطابقة مما يشير إلى كمال العلم الإلهي.

فإذا أضيف عمل الإنسان إليه في بعض الآيات، فمن جهة أنه اكتسبه بإرادته واختياره كما قال تعالى: ﴿جزاء بما كانوا يعملون﴾[1].

وإذا أضيف عمل الإنسان إلى الله تعالى في آيات أخرى، فمن جهة أن الله تعالى أعطاه القدرة على ذلك الفعل. كما قال تعالى: ﴿فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء﴾[2].

فالإرادة الكونية صادرة عن علم الله تعالى وتتحقق بقدرته، ولذلك فإنها لاتتخلف، والإرادة الشرعية صادرة عن علم الله تعالى وتتحقق بإرادة العبد، ولذلك فإنها قد تتخلف، كما هو الحال في العصاة والفسقة والكفرة من الجن والإنس، فقد أعطاهم الله تعالى العقل والقدرة وأمرهم بالطاعة ونهاهم عن المعصية، فمنهم من آمن ومنهم من كفر، وكل ذلك كائن بعلم الله تعالى.

---

(١) الأحقاف آية ١٤.

(٢) فاطر آية ٨.

المبحث الثاني
أنواع الأفعال البشرية

تنقسم الأفعال التي يتعرض لها الإنسان في هذه الحياة إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: فعل في الإنسان

وهذا الفعل لا مسؤولية على الإنسان فيه؛ لأنه غير داخل في إطار قدرته واختياره، كما في عمل الأجهزة الداخلية غير الإرادي كعملية التنفس بالرئتين والهضم بالمعدة وضخ الدم بالقلب والنمو بالخلايا ونحو ذلك، فإن مثل هذه الأفعال في الإنسان إنما تكون داخلة ضمن الإرادة الإلهية الكونية التي تتحقق بقدرة الله تعالى وحده فهي من تدبير الله تعالى.

النوع الثاني: فعل على الإنسان

وهذا الفعل لا مسؤولية عليه فيه أيضاً، لكنه يطلب منه الصبر عليه إن كان نقمة والشكر له إن كان نعمة؛ لأنه من فعل الله تعالى لا من فعله هو، فيكون داخلاً في إطار تدبير الله تعالى للحياة والأحياء، ويسمى بالمصيبة والبلاء. كما قال تعالى: ﴿وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً﴾[1]. ثم بين تعالى أن الإنسان يتسبب في السيئة؛ لأن الله تعالى يعاقبه بها لمخالفته لأوامر الله تعالى، وبالتالي فهي من الإنسان، وأما الحسنة فإن الله تعالى يعطيها للإنسان ابتداء، فهي من عند الله. كما قال تعالى بعد ذلك: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأرسلناك للناس

(١) النساء آية ٧٨.

رسولاً وكفى با لله شهيداً﴾[1] .

الناس وقانون الابتلاء الإلهي:

ولا يخلو الناس في ذلك من أن يكونوا على أحد صنفين:

الصنف الأول: مؤمن با لله تعالى ورسوله ﷺ ، ولا يخلو المؤمن أن يكون عند نزول البلاء به على إحدى حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون صالحاً تقياً، فيكون البلاء الذي ينزل به إذا صبر عليه زيادة في درجاته عند ا لله تعالى. كما قال ﷺ: «أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل، يبتلى المرء على قدر دينه، فإن كان في دينه صلابة زيد له في البلاء»[2]. وقال: «إذا أحب ا لله عبداً ابتلاه»[3] .

الحالة الثانية: أن يكون عاصياً شقياً، فيكون البلاء الذي ينزل به إذا صبر كفارة لخطاياه وذنوبه. كما قال ﷺ: «لا يزال البلاء ينزل بالمؤمن حتى يدعه يمشي على الأرض وليس عليه خطيئة»[4]. «ما يصيب المسلم من

---

(١) النساء آية ٧٩.

(٢) رواه ابن حبان وابن ماجه والحاكم والترمذي عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً، وقال الترمذي: حسن صحيح. اهـ. رو اه النسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد من حديث عاصم، وكذا ابن حبان والحاكم وصححاه. انظر: «كشف الخفاء» ج١ ص١٤٤ رقم الحديث ٣٧٢.

(٣) رواه أحمد والديلمي عن أبي هريرة ورواه الطبراني وابن ماجه عن أنس مرفوعاً بلفظ: «إذا أحب ا لله قوماً ابتلاهم»، رواه أحمد عن محمود بن لبيد مرفوعاً بزيادة: «فمن صبر فله الصبر ومن جزع فله الجزع». انظر: «كشف الخفاء» ج١ ص٨٠ رقم الحديث ١٨٥.

(٤) رواه الترمذي وقال: حسن صحيح، ورواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم عن سعد بن أبي وقاص. انظر: «كشف الخفاء» ج١ ص١٤٤ رقم ٣٧٢.

نصب ولا وصب ولا حزن ولا أذى ولا غم، حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياه»[1].

الصنف الثاني: غير مؤمنين بالله تعالى ورسوله ﷺ، وهؤلاء لا يكون لهم أجر في الصبر على المصيبة حتى يؤمنوا، وبالتالي فإن لهم حالتين مع البلاء:

الحالة الأولى: التفكر والتدبر، وهي حالة تكون فيمن لم تنطمس بصيرته بعد من الكفار، ولم يختم على قلبه؛ فإن البلاء إذا نزل بأحدهم فإنما هو تذكير له بالإيمان والعودة إلى الله تعالى، فإن كان فيه خير عاد إلى الحق والإيمان. كما قال تعالى: ﴿ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر لعلهم يرجعون﴾[2]. وإن لم يكن كذلك عاند وكابر.

الحالة الثانية: المعاندة والمكابرة، وهي حالة تكون فيمن ختم الله على قلبه من الناس بسبب استكبارهم على الخلق والحق، فتنطمس بصائرهم وتموت قلوبهم. قال تعالى: ﴿سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها وإن يروا سبيل الرشد لا يتخذوه سبيلاً وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلاً ذلك بأنهم كذبوا بآياتنا وكانوا عنها غافلين﴾[3]. وبالتالي فلا تغني عنهم تلك المصائب والابتلاءات لأنه لا خير فيهم. كما قال تعالى: ﴿وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون﴾[4]. فيكون البلاء وتكون المصيبة فيهم من عاجل العقوبة لهم في الدنيا قبل يوم القيامة، ليجمع الله تعالى

---

(١) رواه البخاري ومسلم، وانظر: «رياض الصالحين» ص ٣١ باب الصبر.

(٢) السجدة آية ٢١.

(٣) الأعراف آية ١٤٦.

(٤) يونس آية ١٠١.

عليهم عقوبة الدنيا والآخرة. كما قال تعالى في حق فرعون بعد أن كفر بموسى عليه السلام وبما أرسله الله به: ﴿فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين * وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون * وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين﴾[1]. وقال تعالى في حق المفسدين من بني إسرائيل الذين يحرفون كلام الله تعالى، وينحرفون عن الحق: ﴿أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون﴾[2]. وحين منع أهل بستان فيمن غبر من الأمم حق الفقراء فيه، عاقبهم الله تعالى في الدنيا بتدمير بستانهم، حتى ظن أهله أنهم قد ضلوا الطريق إليه لاختلاف معالمه وذهاب كرائمه. كما قال تعالى محذراً من مثل أفعالهم: ﴿كذلك العذاب ولعذاب الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون﴾[3] .

الابتلاء من تدبير الله تعالى للكون والحياة والأحياء:

فتكون دائرة تأثير هذا النوع من الأفعال على الإنسان معتمدة على الصبر والإيمان فيمن نزل به ذلك؛ لأنه داخل ضمن إطار تدبير الله تعالى للكون، فهو الذي يعطي ويمنع ويخفض ويرفع ويحي ويميت ويعز ويذل ليستقيم حال البشر في الإطار العام للحياة في الأرض. كما قال تعالى: ﴿قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير * تولج الليل في النهار وتولج النهار في الليل وتخرج

---

(١) القصص آية ٤٠ - ٤٢.

(٢) البقرة آية ٨٥.

(٣) القلم آية ٣٣.

الحي من الميت وتخرج الميت من الحي وترزق من تشاء بغير حساب﴾[1]. لأن الله تعالى هو مالك الكون وما فيه. كما قال تعالى: ﴿تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير﴾[2]، ﴿فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء وإليه ترجعون﴾[3]. وقال أيضاً: ﴿إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يدبر الأمر ما من شفيع إلا من بعد إذنه ذلكم الله ربكم فاعبدوه أفلا تذكرون﴾[4]. وقال: ﴿الله الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع أفلا تتذكرون * يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون * ذلك عالم الغيب والشهادة العزيز الرحيم﴾[5]. وقال أيضاً: ﴿الله الذي رفع السموات بغير عمد ترونها ثم استوى على العرش وسخر الشمس والقمر كل يجري لأجل مسمى يدبر الأمر يفصل الآيات لعلكم بلقاء ربكم توقنون﴾[6].

وهذا الشعور بتدبير الله تعالى للحياة والأحياء يشعر به المؤمن والكافر على حد سواء بحكم الفطرة التي فطر الله الناس عليها، إلا أن الجحود عند كثير من الكافرين يحملهم على التنكر لذلك بألسنتهم وإن أقروا به في أعماق قلوبهم.

---

(١) آل عمران آية ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) الملك آية ١.

(٣) يس آية ٨٣.

(٤) يونس آية ٣.

(٥) السجدة آية ٤ ـ ٦.

(٦) الرعد آية ٢.

كما قال تعالى: ﴿قل من يرزقكم من السماء والأرض أم من يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الأمر فسيقولون الله فقل أفلا تتقون * فذلكم الله ربكم الحق فماذا بعد الحق إلا الضلال فأنى تصرفون﴾[1] .

النوع الثالث: فعل من الإنسان

ويكون هذا الفعل من تدبير الإنسان لنفسه ضمن إطار الحرية والاختيار الذي أعطاه الله تعالى إياه.

حالات الإنسان في حركته الحياتية:

ولا يخلو الإنسان في حركته الحياتية من إحدى حالتين:

الحالة الأولى: حالة الاختيار أو الرضى

وهذه الحالة داخلة في إطار مسؤولية الإنسان عن كل ما يفعله وما يتركه باختياره، ما دام أنه قد توفرت فيه شروط التكليف وهي: البلوغ والعقل؛ لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يحتلم، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق»[2].

الحالة الثانية: حالة الاضطرار أو الإكراه

وهذه الحالة لا مسؤولية فيها على صاحبها؛ لأنه معدوم الاختيار، فهو يعبر عن إرادة من أكرهه لا عن إرادته هو، وبالتالي فهو بمثابة الآلة في يد من

---

(١) يونس آية ٣١ ـ ٣٢.

(٢) رواه أحمد وأبو داود والحاكم عن علي وعمر، وقال الحاكم: على شرط البخاري ومسلم، وللحديث طرق كثيرة يقوي بعضها بعضاً. انظر: «فيض القدير» ج٤ ص٣٥ رقم ١٤٦٢ و ١٤٦٣.

أكرهه، وقد قال تعالى: ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم﴾[1]. وفي الحديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»[2]. وقال تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه﴾[3].

فعنصر مسؤولية الإنسان هو الاختيار، فهو مأمور في حال اختياره بالالتزام بالأحكام الشرعية سواء في جانب الواجبات أو في جانب المحرمات، ومتى خالف فإنه يكون معاقباً على ذلك، ومهما يأتي به من قول أو فعل فإنه سوف يأتي متطابقاً مع علم الله تعالى السابق في اللوح المحفوظ، فالمطلوب منه العمل بما أمر به وليس البحث عما غاب عنه من العلم الإلهي؛ لأن ذلك من التكلف الذي نهانا الله تعالى عنه ورسوله ﷺ، ففي القرآن: ﴿قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين﴾[4]. وفي الحديث: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[5].

---

(١) النحل آية ١٠٦.

(٢) رواه ابن ماجه عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». رواه ابن حبان عنه أيضاً مرفوعاً، وكذا الحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين. انظر: «كشف الخفاء» ج١ ص٥٢٢ رقم الحديث ١٣٩٣.

(٣) الأنعام آية ١١٩.

(٤) ص آية ٨٦.

(٥) رواه الترمذي وحسنه وقال الحافظ المنذري: رواته ثقات إلا مرة بن حيويل، ففيه خلاف. انظر: «الترغيب والترهيب» باب الترغيب في الصمت إلا عن خير، والترهيب من كثرة الكلام، رقم ٥٢ ج٣ ص٥٤٠.

الإيمان بالقضاء والقدر راحة نفسية وطمأنينة قلبية:

ومن هنا يدعو النبي ﷺ المسلم إلى العمل والسعي وبذل الجهد في تحصيل المطلوب، وعدم الاتكال على القدر في ما يستقبل من الأيام، وعدم التحسر على ما وقع من مصائب أو أخطاء فيما مضى من الزمان، حتى لا يصل المرء إلى العجز واليأس؛ لأن هذا وذاك ليس من التعامل مع الحقيقة، ولا هو من التصور الصحيح لمسألة القضاء والقدر، فيقول ﷺ : «احرص على ما ينفعك، واستعن با لله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر ا لله وما شاء فعل، فإن "لو" تفتح عمل الشيطان»(١).

وبذلك يصبح الإيمان بالقدر سبباً في الراحة النفسية في كل الأحوال والطمأنينة القلبية من كل الأحوال، سواء كانت نتيجة الأسباب التي تعاطاها خيراً أو كانت شراً(٢)؛ لأن النتائج إنما هي من تدبير ا لله تعالى وفعله، فلا يسأل عنها العبد، وإنما يسأل عن تعاطي الأسباب لأنها داخلة ضمن إطار قدرته..

ولهذا كان ﷺ يعدّ العدة للجهاد، فيشحذ السيف ويلبس الدرع ويضع

---

(١) رواه مسلم. انظر: «مختصر مسلم» للمنذري ج٢ ص٢٤٦ كتاب القدر، رقم الحديث ١٨٤٠.

(٢) والخير والشر نسبي بين الناس، ولكن نهاية ذلك كله أنه خير في جملته ففي الحديث: «والشرّ ليس إليك». رواه مسلم وأبو داود والترمذي. انظر: «جمع الفوائد» ج٢ ص٦٢٦ أدعية الصلاة رقم ٩٢٨٠ أي: إن الخير المطلق ينسب إلى ا لله تعالى، وأما الشر فلا ينسب إلى ا لله تعالى؛ لأنه نسبي في الخلق، ولكنه ينتهي في جملته إلى الخير، لأن من الخير ما لا يتحقق إلا ببذل شيء من الشر كالجهاد في سبيل ا لله حيث فيه تلف النفوس، وهو شر بالنسبة إلى من يقع عليه، ولكنه يؤدي إلى الخير العام حيث تحفظ به المجتمعات من شرّ الأعداء، وكذا القصاص والحدود والتعزيرات وسائر العقوبات الشرعية هي شر بالنسبة إلى من وقعت عليه في الظاهر، ولكنها في النهاية خير للجميع في المجتمع.

الخطط العسكرية ثم يتكل على الله تعالى في خوض المعركة، ويرضى بالنتائج ويسعى إلى تصحيح ما قد يكون من أخطاء أدت إلى السلبي منها، كما حصل في معركة أحد حين خالف أكثر الرماة ما أمرهم به من ملازمة مواقعهم حتى نهاية المعركة، فتسبب عن ذلك أن لحقت بالمسلمين هزيمة عسكرية كبيرة أدت إلى شماتة المنافقين وانكشافهم، فانتفع المسلمون منها وإن نزل بهم الضرر وأخذوا منها العبرة لما يستقبل من الأيام الجهادية: ﴿أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم إن الله على كل شيء قدير * وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله وليعلم المؤمنين * وليعلم الذين نافقوا﴾[1].

ولا عجب بعد ذلك أن نرى الإسلام يؤكد على قضية الإيمان بالقضاء والقدر، ويرفعها إلى مرتبة أركان الإيمان وأسسه في جواب رسول الله ﷺ لجبريل، حين سأله عن الإيمان فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله تعالى»[2]. وفي الحديث أيضاً: «لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع: شهادة أن لا إله إلا الله وأني محمد رسول الله، بعثني بالحق، ويؤمن بالموت، ويؤمن بالبعث بعد الموت، ويؤمن بالقدر»[3]. وفي رواية: «ثلاث من كن فيه يجد حلاوة الإيمان: ترك المراء في الحق، والكذب في المزاح،

---

(١) آل عمران آية ١٦٥ - ١٦٧.

(٢) رواه مسلم وأصحاب السنن الأربعة. انظر: «جمع الفوائد» ج١ ص١٠ كتاب تعريف الإيمان والإسلام رقم الحديث ٣٦.

(٣) رواه الترمذي من طريقين، أحدهما من طريق أبي داود عن شعبة، والثاني من طريق النضر بن شميل عن شعبة، وقال في الطريق الأولى: إنها أصح، ورواه أحمد وابن ماجه والحاكم أيضاً من طريق علي بن أبي طالب مرفوعاً، قال المباركفوري: حديث عليّ هذا رجاله رجال الصحيح اهـ. انظر: «تحفة الأحوذي» ج٦ ص٣٥٧ كتاب القدر رقم الحديث ٢٢٣٢.

ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه»[1].

ولما كان الغيب مخبوءاً عن الإنسان، فهو لا يدري ما إذا كان مكتوباً في اللوح المحفوظ أنه من أهل النار أو من أهل الجنة، وا لله تعالى قد أمره بأوامر شرعية وحذره من الشيطان، ونبهه إلى أنه عدو له وحذره من اتباع الهوى والشهوات والتقليد ليكون حراً في قراره واختياره، وبالتالي يكون مسؤولاً عن عمله يوم القيامة، وجب عليه أن يعمل ولا يجوز له أن يحتج بالقدر أو أن يتعلل به.

فالإيمان بالقضاء يعني: الإيمان بعلم ا لله تعالى المطلق الذي يشمل الغيب والشهادة، والإيمان بالقدر يعني: الإيمان بحكمة ا لله تعالى في تدبير أحوال الكون وبعدل ا لله تعالى في عباده، والإيمان بالقضاء والقدر مما يعطي الراحة النفسية والطمأنينة القلبية في حياة البشر.

تعليل وتحذير:

وأخيراً فإن هذه المسألة أعني: مسألة القضاء والقدر، لم تكن تثار في عهد رسول ا لله ولا في عهد الصحابة، وإنما كان الناس على فطرتهم يأتمرون بأمر ا لله وينتهون عن نهيه ويعملون ما وسعهم العمل، ولا يردون شيئاً من ذلك إلى مسألة القدر، ويتعللون به لعلمهم أن عليهم أن يعملوا ما دام أن الغيب مخبأ عنهم، فقد يعمل المرء بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، فالمهم أن يعمل المرء لله ويخلص

---

(١) رواه الطبراني من طريق قتادة عن ابن مسعود موقوفاً، ولم يسمع قتادة من ابن مسعود. انظر: «مجمع الزوائد» ج١ ص٥٥ كتاب الإيمان، باب في الإسلام والإيمان، لكن أشار المغربي إلى أنه مرفوع. انظر: «جمع الفوائد» ج١ ص١٧ باب خصال الإيمان. رقم الحديث ٦٦، لكنه قال: «والكذب في المزاحمة» ولعلها تحريف.

له النية ليلقى الله وهو عنه راض، ولم تدخل هذه المسألة في هذه التفصيلات والتناحرات إلا حين جعل الناس يدرسون الفلسفة، والتي من شأنها أو منهاجها أن تخضع القضايا للعقل دون تفريق بين الوحي وغيره، فأدى ذلك إلى أن تعقدت الأمور وتصادم العقل مع النقل مع أن دين الله موافق للفطرة البشرية، وهو أسهل من كل هذه التعقيدات والمماحكات.

تقول بنت الشاطىء مشيرة إلى هذا المعنى: «وإنما ثار الجدل فيها في العصر العباسي وقد بعد العهد بالفطرة العربية النقية والفكر الإسلامي الصافي، وشابت فهم المسلمين لكتاب دينهم شوائب دخيلة، أضافت إلى الإسرائيليات والمذهبيات والأذواق الأعجمية ما حملته الشعوب الطارئة على العربية والإسلام من تراثها الفكري والروحي، فكانت مشكلة الجبر والاختيار من أعقد المشكلات التي بلبلت الأفكار، وحيّرت الألباب لشدة ما تدافعت فيها الأقوال وتصادمت الأدلة»[1] ا.هـ.

ولهذا ينبغي على المسلم الملتزم أن لا يشغل نفسه بهذه المسألة، ولا يتعمق فيها بعيداً عن النصوص من الكتاب والسنة؛ لأنه لن يصل في نهاية المطاف إلاّ إلى الشك والحيرة والضياع؛ لأن المسألة من أدق أمور العقيدة، وأكثرها احتمالاً للأخذ والرد، ولذلك حام أعداء الإسلام حول هذه المسألة ونسجوا عليها التهم والأباطيل ورموا الإسلام بالجمود وقبول الأمر الواقع بحجة أنه قضاء الله وقدره، وأنه لا مناص منه أبداً؛ لأن إرادة الله نافذة لا محالة، وهكذا أدخلوا هذه الشبهة على قلوب الضعفاء فأورثوهم الشك والحيرة، ولم يعلم هؤلاء الجهلة أن من القدر ما يقاوم بقدر مثله كما في حادثة عمر بن الخطاب حين قدم الشام، فعلم أن فيها وباء فلم يدخلها. فقال له أبو عبيدة: أفراراً من قدر الله يا أمير المؤمنين؟ قال عمر: بل أفر من قدر الله

(١) القرآن وقضايا الإنسان ص ١٤٦.

إلى قدر الله. وكقول القائل: إنما نغالب الأقدار بالأقدار[1].

فكل ما كان باستطاعة الإنسان دفع ضره، ففرض عليه أن يدفعه ويرده فيرد قدر الله بقدر الله، كالتداوي من الأمراض ومكافحة الفقر والعوز بالجد والعمل، وقد كان النبي ﷺ يقول في دعائه: «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر»[2]. فقد استعاذ بالله من الفقر، ومعلوم أن دفع الفقر إنما يكون بالسعي والعمل، فلم يعتبر ﷺ تعاطي العمل والقيام به دفعاً لقدر الله، ولم يقر بالواقع ولا رضي به، فقد كانت حياته ﷺ كلها جهاداً وعملاً وتغييراً للظلم والطغيان، ونشراً للحق والإيمان؛ فلم يكن يقبل بالحال الذي كانت عليه قريش بل غيره بلسانه ويده، فأين ما يدعيه أولئك المغرضون الممرورون الذين غاظهم أن يكون للإسلام أكبر نصيب في قلوب الناس وعقولهم، فأرادوا تشويه تعاليمه؟! لكن الله رد كيدهم في نحورهم وجعلهم من الخاسرين.

---

(١) انظر: الكامل في التاريخ ج٢ ص٣٩٢ في حوادث سنة ثماني عشرة في ذكر طاعون عمواس.

(٢) رواه النسائي عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «أعوذ بالله من الكفر والدَّين، فقال رجل: يا رسول الله أتعدل الدَّين بالكفر؟ قال: نعم». اهـ. وفيه دارج، وثقه ابن معين وضعفه الدار قطني. قال أبو داود: حديثه مستقيم إلا عن أبي الهيثم. انظر: «جمع الفوائد» ج٢ ص٦٦٦ كتاب الأدعية، رقم الحديث ٩٥٠٣.

الخاتمة

بعد هذا العرض والبيان لأحوال الإنسان في ذاته وتصرفاته، والوقوف على أحكام الله تعالى المتعلقة به في مختلف أحواله وأعماله من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، بعيداً عن آراء الرجال واجتهاداتهم، لنلامس بهذه المعالجة على ضوء الكتاب والسنة الفطرة البشرية لدى القارئ، فيكون ذلك أكثر تأثيراً في النفس لتصير أكثر استجابة له؛ لأنه لا أعرف بمكنونات النفس البشرية، ولا أقدر على التأثير فيها ولا أدرى بمواطن الضرّ بها والنفع لها ممن خلقها من تراب ونفخ فيها من روحه، ورسم لها طريق الهداية وحذرها من طريق الغواية، ووعدها بالجنة إن هي سلكت الطريق الأولى، وتوعدها بالنار إن هي سلكت الطريق الثانية، وأعطاها القدرة على سلوك هذا الطريق وذاك، وزودها بالعقل الذي تميز به بين موجبات النجاة وأسباب الهلكة، وحررها من القيود التي تحول بينها وبين اختيار ما تريد وسلوك ما تحب، حتى أصبحت بذلك كله محلاً للوعد وللوعيد وأهلاً للمثوبة والعقوبة.

ولم يبق إلا أن يتعامل الإنسان مع النصوص الشرعية الثابتة، ويجعلها حجة له على نفسه وعلى غيره، ولا يتخذ من أقوال الناس وتصرفاتهم حجة عليها سواء كانوا منستبين إلى الإسلام أو غير منتسبين إليه، فلله تعالى ولرسوله ﷺ الحجة على الخلق، وليس لأحد حجة على الله تعالى ولا على رسوله ﷺ لا بالقول ولا بالعمل.

وسيكون من نتيجة صحة المعتقد وسلامة السلوك أمن وطمأنينة في الدنيا، وفوز بجنة عرضها السموات والأرض في الآخرة، وسيكون من نتيجة فساد

المعتقد وانحراف السلوك قلق وشقاء في الدنيا ودخول نار أحاط بهم سرادقها لا يقضى عليهم فيموتوا، ولا يخفف عنهم من عذابها في الآخرة.

فالحمد لله على نعمة الإسلام، وندعو إلى الدخول فيه جميع الأنام.

وصلى الله وسلم وبارك على محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المراجع

١ ـ «الإسلام». للشيخ سعيد حوى. طبع وتوزيع الشركة المتحدة، بيروت. الطبعة الأولى سنة ١٣٩٠هـ ، ١٩٧٠م.

٢ ـ «الأعلام». قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين للأستاذ خير الدين الزركلي، المتوفى سنة ١٩٧٥م. نشر دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة ١٩٨٩م.

٣ ـ «بداية المجتهد ونهاية المقتصد». للإمام محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة ٥٩٥هـ. مطبعة البابي الحلبي بالقاهرة. الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.

٤ ـ «البداية والنهاية في التاريخ». للحافظ ابن كثير القرشي المتوفى سنة ٧٧٤هـ. الطبعة الأولى سنة ١٩٦٦م. توزيع مكتبة المعارف بيروت ومكتبة النصر بالرياض.

٥ ـ «تحفة الأحوذي» بشرح سنن الترمذي. للعلامة أبي علي محمد عبد الرحمن المباركفوري المتوفى سنة ١٣٥٣هـ، بمراجعة عبدالوهاب عبد اللطيف. الطبعة الثانية سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م مطبعة المدني بالقاهرة.

٦ ـ «الترغيب والترهيب»، للإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المتوفى سنة ٦٥٦هـ بتحقيق مصطفى عمارة. الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ ، ١٩٦٨م. مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

٧ ـ تفسير القرطبي. «الجامع لأحكام القرآن». للإمام أبي عبد الله

محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١هـ. نشر دار الكتاب العربي بالقاهرة سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٨ - «تهذيب سيرة ابن هشام». للأستاذ عبد السلام هارون، الطبعة العاشرة سنة ١٤٠٥هـ ١٩٨٤. نشر مؤسسة الرسالة بيروت.

٩ - «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد». للإمام محمد بن محمد بن سليمان المغربي المتوفى سنة ١٠٩٤هـ. طبع سنة ١٣٨١هـ، ١٩٦١م. بتعليق السيد عبد الله هاشم اليماني بالمدينة المنورة.

١٠ ـ «جوهرة التوحيد». للإمام برهان الدين إبراهيم بن هارون اللقاني المتوفى سنة ١٠٤١هـ. ضمن مجموع أمهات المتون. طبع دار الفكر. بيروت الطبعة الرابعة سنة ١٣٦٩هـ، ١٩٤٩م.

١١ - «خصائص التصور الإسلامي». للأستاذ سيد قطب، لم تذكر المطبعة ولا جهة الطبع. الطبعة الثانية ١٩٦٧م.

١٢ - «دائرة معارف القرن العشرين». للأستاذ محمد فريد وجدي، طبع دار المعرفة، بيروت. الطبعة الثالثة ١٩٧١م.

١٣ - «الدراية في تخريج أحاديث الهداية». للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ. طبع بمصر سنة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٨٤م. ملتزم الطبع والنشر السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.

١٤ - «دور الأديان في حماية الإنسان». للشيخ الدكتور زكريا عبد الرزاق المصري وهو قيد الإعداد للطبع.

١٥ - «رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين». للإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧١هـ. بتعليق رضوان

محمد رضوان. طبع دار الكتاب العربي بيروت.
١٦ ـ «الزواجر عن اقتراف الكبائر». للإمام أبي العباس أحمد بن محمد ابن علي بن حجر المكي الهيثمي المتوفى سنة ٩٧٤هـ. مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥١م. القاهرة.
١٧ ـ «سبل السلام شرح بلوغ المرام لابن حجر». تأليف الإمام محمد ابن إسماعيل الصنعاني المعروف بالأمير، المتوفى سنة ١١٨٢هـ. طبع دار الكتب العلمية بيروت لبنان، لم تذكر الطبعة ولا سنة الطبع.
١٨ ـ «صحيح البخاري». لإمام المحدثين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ مكتبة الجمهورية بمصر. لم تذكر الطبعة ولا سنة الطبع.
١٩ ـ «صحيح مسلم» بشرح النووي. للإمام محيي الدين أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ. المطبعة المصرية وكتبتها.
٢٠ ـ «ضحى الإسلام». للأستاذ أحمد أمين المتوفى سنة ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م. طبع ونشر دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة العاشرة.
٢١ ـ «طريق الهجرتين». لابن القيم. دار ابن القيم. السعودية ـ الدمام ١٤٠٩هـ.
٢٢ ـ «عالم الأديان بين الأسطورة والحقيقة». للأستاذ فوزي محمد حميد. جمعية الدعوة الإسلامية العالمية. ليبيا. لم تذكر الطبعة ولا سنة الطبع.
٢٣ ـ «فتح الباري بشرح صحيح البخاري». لشيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ. بتحقيق وتصحيح

الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز، والأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب. المطبعة السلفية ومكتبتها بمصر. القاهرة سنة ١٣٨٠هـ.

٢٤ ـ «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير». للعلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ بصنعاء اليمن. نشر محفوظ العلي بيروت.

٢٥ ـ «الفتوى الحموية الكبرى». للإمام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني المتوفي سنة ٧٢٨هـ شيخ الإسلام. ضمن مجموعة النفائس. لم تذكر الطبعة ولا المطبعة ولا جهة الطبع وسنتها، وهي: «الرسالة التدمرية» لابن تيمية و «الفتوى الحموية» لابن تيمية، و «ألفية مصطلح الحديث» للحافظ العراقي، و «عمدة الأحكام من كلام خير الأنام». للحافظ المقدسي.

٢٦ ـ «فيض القدير بشرح الجامع الصغير». للعلامة عبد الرؤوف المناوي، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٨ مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

٢٧ ـ «القرآن وقضايا الإنسان». للدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطىء، طبع دار العلم للملايين. بيروت ـ لبنان. الطبعة الأولى ١٩٧٢م.

٢٨ ـ «الكامل في التاريخ». للعلامة أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٣٠هـ. مراجعة نخبة من العلماء ، نشر دار الكتاب العربي. بيروت، الطبعة

الرابعة سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٩ ـ «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى سنة ١١٦٢هـ، بتعليق أحمد القلاش، مطبعة الفنون بحلب، نشر وتوزيع مكتبة التراث الإسلامي.

٣٠ ـ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد». للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ، بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر. نشر دار الكتب بيروت لبنان.

٣١ ـ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية». جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي المتوفى سنة ١٣٩٢هـ. الطبعة الأولى سنة ١٣٨١هـ، طبع بأمر جلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود. مطابع الرياض.

٣٢ ـ «المحلى في الفقه الإسلامي». تأليف العلامة أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لم تذكر سنة الطبع ولا الطبعة.

٣٣ ـ «مختار الصحاح» في اللغة. للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، عني بترتبه السيد محمود خاطر. لم تذكر الطبعة ولا سنتها لا جهتها.

٣٤ ـ «مختصر صحيح مسلم». للعلامة الحافظ زكي الدين عبد العظيم ابن عبد القوي المنذري المتوفى سنة ٦٧٦هـ. بتحقيق الشيخ ناصر

الدين الألباني.

٣٥ ـ «معرفة علم الخلاف الفقهي قنطرة إلى تحقيق الوفاق الإسلامي». للشيخ الدكتور زكريا عبد الرزاق المصري، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى.

٣٦ ـ «المغني» في الفقه الاسلامي للإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد محمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ ـ ١٢٢٣م. تحقيق الأستاذ طه محمد الزيني، نشر مكتبة القاهرة، مطبعة الفجالة الجديدة سنة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٧م.

٣٦ ـ «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين». للإمام أبي الحسن علي ابن إسماعيل الأشعري المتوفى سنة ٣٣٠هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر وطبع مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٣٧ ـ «الموسوعة في سماحة الإسلام». للشيخ الدكتور محمد الصادق عرجون، نشر مؤسسة سجل العرب بالقاهرة. طبع سنة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م لم تذكر الطبعة.

٣٨ ـ «نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار»، للإمام الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان.